

ما هي الخدمة الاجتماعية القضائية الخارجية في ولاية سكسونيا السفلى (AJSD)؟

الخدمة الاجتماعية القضائية الخارجية في ولاية سكسونيا السفلى (AJSD) هي جزء من السلطة القضائية لولاية سكسونيا السفلى. هناك يعمل ما يقرب من 450 موظفًا وموظفة منوطين بتنفيذ مهام المساعدة خلال فترة إيقاف تنفيذ الحكم والإشراف التوجيهي ومساعدة المحكمة وإجراء الوساطة والتسويات بين الجاني والمجني عليه.

ويكرس موظفو وموظفات الخدمة الاجتماعية القضائية عملهم في الإدماج الاجتماعي للمجرمين والمجرمات وتقديم الدعم للعملاء والعميلات لتجنب دخول السجن بسبب الغرامات غير المدفوعة وإعداد تقارير عن الأطراف المشاركة في القضية وإجراء تسويات النزاعات.

نحن نتعاون مع الشركات الخاصة المزودة للخدمات وشبكات الشركاء المعنية بتقديم المساعدة للجاني والمجني عليهم ودعم العمل التطوعي.

وتلتزم الخدمة الاجتماعية القضائية الخارجية في ولاية سكسونيا السفلى (AJSD) بالقيم الأساسية للتسامح والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وحل النزاعات بالطرق السلمية.

وتقدم الخدمة الاجتماعية القضائية الخارجية في ولاية سكسونيا السفلى (AJSD) العمل الوقائي لمجتمعنا وتساهم في الأمن الداخلي.



Ambulanter Justizsozialdienst Niedersachsen



الناشر:

الخدمة الاجتماعية القضائية الخارجية في ولاية سكسونيا
5 ش موبلين شتراسه
26122 أولدينبورج

هاتف: 0441 2201220

البريد الإلكتروني: adol-poststelle@justiz.niedersachsen.de

يمكنك الحصول على المزيد من المعلومات عبر زيارة
موقعنا الإلكتروني:
www.ajsd.niedersachsen.de

اعتبارًا من نوفمبر 2020

الإشراف التوجيهي في الخدمة
الاجتماعية القضائية الخارجية
في ولاية سكسونيا السفلى
(AJSD)



Niedersachsen. Klar.



Niedersachsen



ما هو الإشراف التوجيهي؟

الإشراف التوجيهي هو ما يسمى بالإجراءات الإصلاحية غير الاحتجازية للمجرمين والمجرمات المطلق سراحهم بعد قضاء عقوبة الاعتقال بالكامل أو الإيداع في مستشفى الأمراض النفسية أو مصحة للعلاج من الإدمان أو الحبس الاحتياطي.

الهدف من الإشراف التوجيهي

يضمن الإشراف التوجيهي الدعم الموفر للرعاية اللاحقة للمجرمين والمجرمات الذين تبدو إعادة إدماجهم اجتماعيًا، بعد إطلاق سراحهم من السجن أو برنامج الإصلاح، معرضة للخطر لأسباب مختلفة، وتحتاج إلى المرافقة ذات الإشراف والدعم الموجه على وجه الخصوص في إطار تحقيق أغراض التحسين والتأمين.

وفي إطار مهمة الرقابة وإعادة التأهيل والدمج في المجتمع يوفر الإشراف التوجيهي أيضًا للمجرمين والمجرمات ذوي التوقعات السلبية أو غير الواضحة بشأن سلوكهم المساعدة الحياتية في الانتقال من وضعية الاعتقال إلى الحرية.

متى يُطبَّق الإشراف التوجيهي؟

- يُطبَّق الإشراف التوجيهي بموجب القانون في الحالات التالية:
- بعد القضاء الكامل لعقوبة السجن البالغة عامين على الأقل.
- في حالة بعض الجناح الجنسية بعد قضاء عقوبة السجن لمدة عام واحد على الأقل.
- إذا تم إيقاف عقوبة الإيداع في مستشفى الأمراض النفسية أو مركز الاحتجاز أو الحبس الاحتياطي.
- إطلاق السراح من إحدى المؤسسات الإصلاحية لأسباب أخرى.

يجوز للمحكمة التي أصدرت الحكم بالفعل أن تصدر أمرًا بالإشراف التوجيهي.

مدة الإشراف التوجيهي

تستمر فترة الإشراف التوجيهي لمدة عامين على الأقل وخمسة أعوام بحد أقصى. أما بالنسبة للمدة الأقصر التي تحيد عن فترة الخمسة أعوام فيجب أن تقررها المحكمة المختصة في كل حالة على حدة. وتنقطع فترة الإشراف التوجيهي في حالة الاعتقال والإيداع والهروب. في حالات محددة يجوز للمحكمة إصدار أمر بإشراف توجيهي غير محدد الأجل.

الإشراف، الرقابة، المساعدة، الدعم

بالنسبة لمدة الإشراف التوجيهي يجوز للمحكمة إصدار تعليمات للمحكوم عليهم بشأن أسلوب حياتهم بهدف بلوغ الغرض الإصلاحي الرامي للقضاء على السلوك المعيب أو الحد من مخاطر وقوع المزيد من الجرائم.

يمكن التفريق بين:

- التعليمات المتعلقة بتلقي العلاج والتعليم والعمل وشغل أوقات الفراغ. هذه التعليمات ليست معززة للعقوبة، ولكن يمكن أيضًا التوصية بالإشراف التوجيهي غير محدد الأجل في حالة عدم الامتثال لهذه التعليمات.

و

- التعليمات التي يمثل عدم الامتثال لها جريمة (تعليمات معززة للعقوبة) مثلًا حظر الاتصال بأشخاص معينين أو فئة محددة من

الأشخاص وحظر دخول بعض الأماكن وإقرار مواصفات محددة للحصول على سكن وعروض تشفوية وضوابط بشأن تعاطي الكحول والمخدرات، وتعليمات بشأن إجراء الاتصالات والمقابلات.

يمكن فرض التعليمات الصادرة بشأن إجراء الاتصالات والمقابلات بشكل إلزامي أيضًا عن طريق أمر إحضار.

يخضع المحكوم عليهم لجهة الإشراف التوجيهي، وتُعيّن المحكمة مساعد أو مساعد خلال فترة تنفيذ الحكم طوال مدة الإشراف التوجيهي. ويجب على هؤلاء المساعدين والمساعدات كتابة تقارير بشكل منتظم لجهة الإشراف التوجيهي والمحكمة بشأن نمط الحياة ومدى الالتزام أو عدم الالتزام بالتعليمات فضلًا عن أي جرائم جنائية جديدة معروفة.

ويتولى موظفو وموظفات الخدمة الاجتماعية القضائية الخارجية في ولاية سكسونيا السفلى تنفيذ مهام المساعدة خلال فترة إيقاف تنفيذ الحكم والإشراف التوجيهي.